

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/4
31 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٣٧ التي عقدها مجلس الأمن يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"نظر مجلس الأمن في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/62) المتعلقة بالتطورات فيما يتصل بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وهو يرحب بهذا التقييم.

"ويرحب مجلس الأمن بالرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27) المرفق) الواردة من حكومة كرواتيا المتعلقة بإكمال إعادة الإدماج السلمية للمنطقة الخاضعة للإدارة الانتقالية، التي تضمن تمثيل الطائفة الصربية المحلية وإعطاءها صوتا على مختلف مستويات الحكم المحلي والإقليمي والوطني، وتنص على تأجيل محدود للخدمة العسكرية، وتؤكد اعتزام حكومة كرواتيا أن تحمي الحقوق القانونية والمدنية للسكان الصرب المحليين بموجب القانون الكرواتي. ويدعو المجلس حكومة كرواتيا إلى أن تنفذ بالكامل التزاماتها الواردة في تلك الرسالة والضمانات الشفوية التي قدمها المسؤولون الكروات إلى الإدارة الانتقالية على النحو المحدد في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/62).

"كما يحيط مجلس الأمن علما أيضا برسالة المجلس التنفيذي والجمعية الإقليمية للصرب المحليين بخصوص هذه المسألة، المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/64) المرفق).

"ويشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/35)، مؤكدا من جديد على أهمية إجراء انتخابات تكون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية المسؤول الوحيد عن تنظيمها وفقا للاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951) المرفق) الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الاتفاق الأساسي). ويشاطر المجلس رأي مدير الإدارة الانتقالية بأن الحقوق والضمانات الموجزة في رسالة حكومة كرواتيا، لو نُفذت بالكامل، تشكل أساسا متينا لإجراء الانتخابات بالتزامن مع الانتخابات على مستوى كرواتيا بأسرها، وتحقق تقدما هاما صوب إكمال عملية إعادة الإدماج السلمية للمنطقة. وفي هذا السياق،

يشدد المجلس على أن إجراء الانتخابات والتصديق عليها، بناء على قرار من الإدارة الانتقالية، في حدود الإطار الزمني المتوخى، لن يكون ممكناً إلا إذا أوفت السلطات الكرواتية بالتزاماتها فيما يتصل بإصدار وثائق الجنسية والهوية لجميع الناخبين المؤهلين، والوثائق الفنية ذات الصلة، وتوفير جميع المعلومات التي تطلبها الإدارة الانتقالية للتصديق على الانتخابات. ويؤكد المجلس على ضرورة التعاون الكامل من جانب الصرب المحليين.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية تدابير بناء الثقة التي يمكن أن يستفيد منها سكان المنطقة بعد انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس السلطات الكرواتية على أن تحافظ على المركز الحالي للمنطقة بوصفها خالية من الأسلحة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية الأعمال الفعال لحقوق جميع سكان المنطقة في الحصول على معاملة متساوية من حيث الإسكان وفرص الوصول إلى المنح والقروض لإعادة البناء، والحصول على تعويض عن الممتلكات على النحو الذي يكفله القانون الكرواتي. ويعيد تأكيد حق جميع اللاجئين والأشخاص المشردين في العودة إلى ديارهم الأصلية. ويكرر المجلس أيضاً تأكيد حق سكان أي ولاية في حرية اختيار المكان الذي يودون العيش فيه. ويكتسي التقيّد بهذه المبادئ أهمية حيوية بالنسبة لاستقرار المنطقة. وفي هذا الصدد، يحث المجلس بقوة حكومة كرواتيا على إعادة تأكيد التزاماتها بموجب الدستور الكرواتي، والقانون الكرواتي، والاتفاق الأساسي، بأن تعامل جميع مواطنيها على أساس من المساواة دون اعتبار للانتماء الإثني.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن إعادة طابع التعدد الإثني لسلافونيا الشرقية هام بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في منطقة يوغوسلافيا السابقة ككل. ويشجع المجلس الحكومة الكرواتية على اتخاذ ما يلزم من خطوات لتعزيز حسن النية، وبناء الثقة، وتقديم ضمانات بتهيئة بيئة آمنة ومأمونة ومستقرة للجميع في المنطقة. وينبغي أن تشمل هذه الخطوات التنفيذ الكامل لقانون العفو الذي أصدرته الحكومة الكرواتية، والتعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتعاون على نحو أفضل فيما يتصل بالصرب المحليين الذين يودون العودة إلى مناطق أخرى من كرواتيا، والامتثال الكامل لأحكام الاتفاق الأساسي، والتعاون التام مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والمنظمات الدولية الأخرى. ويرحب المجلس بالتزامات حكومة كرواتيا فيما يتصل بإنشاء مجلس مشترك للبلديات، ومجلس للطائفة الإثنية الصربية، وفيما يتعلق بالاستقلال الذاتي التعليمي والثقافي للسكان الصرب والأقليات الأخرى في المنطقة. ويلاحظ المجلس تأكيدات السلطات الكرواتية بأن الطلبات المقدمة للحصول على فترة تأجيل ثانية للخدمة العسكرية بالنسبة للصرب المحليين سيُنظر فيها بطريقة إيجابية.

"ويستنكر مجلس الأمن الحادثة التي وقعت في فوكوفار يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وأدت إلى مصرع واحد من حفظة السلام التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلا فونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وإلى إصابة موظفين آخرين تابعين للإدارة المذكورة بجراح.

"ويدعو مجلس الأمن كلا الطرفين إلى أن يتعاوننا بنية صادقة على أساس الاتفاق الأساسي. ويدعوها أيضا إلى الاستمرار في التعاون مع مدير الإدارة الانتقالية ومع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتأمين النجاح لعملية إعادة الإدماج. ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل لهذا المسعى.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لمدير الإدارة الانتقالية وموظفيه، ويؤكد لهم من جديد تأييده الكامل.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره."
